

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

استعراض إشكال مَدْحُوش و مَبْوَذ عن المحقق الآخوند

لقد حررنا معتقد صاحب الكفاية حول «الشك» في قصد الأمر» ثم رافقناه في إجراء الاشتغال العقلي نظراً لخروج العهدة و إسقاط الامتثال «بالقصد» لا لأجل تحصيل غرض المولى كما زعم، فإن الغرض يتوجب لو بلغت الحاجة المعتبرة إلى أذن المكلّف، بينما نحن مرتابون في نحوية «تأدية التكليف الواصل» بلا علاقة بالغرض أساساً.

ولكن المحقق الاصفهاني حينما أنهض دليلين للاشتغال و ارتضى «وجوب إفراغ العهدة» أيضاً وفقاً لاستاذه، فقد استشكل صغروياً على أستاذ قائلأ:

«و التحقيق: أن الشك:

1. إن كان في الخروج عن عهدة ما تعلق به التكليف فواضحُ العدم (مضاداً للكفاية) إذ لا شك في إتيانه بحدّه (و بلا قصد إذ العقل قد حكم بالاحتياط منذ البداية فلم تظل أرضية للشك)، و حيث قد استحال تقيد الأمر بالقصد وفقاً للكفاية فسيسough الامتثال بلا قصد).

2. وإن كان في الخروج عن عهدة الغرض الداعي إليه فلا موجب له (أي لوجوب توفير الغرض) إلا عمّا قامت الحاجة عليه - كما عرفت آنفأـ فليس هذا وجها آخر للاشتغال. [1]

إذن إن عصارة استشكاله الصغروي على أستاذه هو أن صاحب الكفاية ببركة حكم العقل بالاشتغال لم يبق شكاً أساساً إذ كلا التكليف والمكلّف به مُسْتَيقَنَان تماماً وبالتالي سيطلب العقل لدى الامتثال أن يُفرغ ذمته بلا علاقة للشارع في هذا الحقل أبداً، و كنموذج آخر لهذا النقاش لو شكنا هل العمل منوط بال المباشرة أم لا فإن العقل سيحتاط لدى الامتثال تخلصاً عن العهدة المحتملة، بلا علاقة للشارع هنا أيضاً.

ولكن نجيبي بأن مقالة صاحب الكفاية متكاملة و نقية عن هذا الإشكال إذ قد افترض مقام الشك و الارتياب مصرحاً بذلك، فإن الحكم العقلي لم يتحقق جذور الشك منذ البداية كما زعمه بل قد محي الشك الطارئ بالاشتغال و الاحتياط.

طاولة النقاشات الأصولية حول البرائة الشرعية

و عقيب ما أنهى المحقق الآخوند أبحاث البرائة و الاشتغال العقليين، فقد غاص في دراسة البرائة الشرعية قائلأ:

«ثم إنه لا أظنك أن تتوهم و تقول: إن أدلة البراءة الشرعية مقتضية لعدم الاعتبار (لقصد الأمر) و إن كان قضية الاشتغال عقلاً هو

الاعتبار لوضوح أنه لابد في عمومها من شيء قابل للرفع والوضع شرعاً وليس لها، فإن دخل قصد القربة ونحوها في الغرض ليس بشرعية (أي عنان الوضع والرفع ليس بيد الشارع) بل «واقعي» ودخل الجزء والشرط فيه (كالسورة) وإن كان كذلك (أي ليس بشرعية) إلا أنهما قابلان للوضع والرفع شرعاً فدليل الرفع - ولو كان أصلاً - يكشف أنه ليس هناك أمر فعلي بما يعتبر فيه المشكوك يجب الخروج عن عهده عقلاً بخلاف المقام فإنه علم بثبوت الأمر الفعلي كما عرفت فافهم.»[2]

وتبسيطاً لمقالته، علينا أن نشقي مقالته بنحوين:

- إما قد جزئ الكفاية الجزء إلى ثلثي: بحيث إن الجزء إما شرعى اعتباري وإما عقلي واقعى، وبالتالي قد اندرج الجزء الواقعى ضمن العقلى.

- وإنما جزئه إلى ثلثي: بحيث إن الجزء إما شرعى قد استورده الشارع ضمن لسان الدليل كالطهارة، وإنما عقلي كالقدرة، وإنما واقعى ثبوتي بحيث قد تدخل في غرض المولى حقيقة ثبوتي كالقربة.

[1] اصفهانی محمد حسین. نهاية الدرایة في شرح الكفاية. Vol. 1. ص346 بيروت – لبنان: مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.

[2] آخوند خراسانی محمدکاظم بن حسین. کفاية الأصول (طبع آل البيت). ص76 قم مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.